الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/26/7
11 March 2010
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة السادسة والعشرون
بيروت، ١٧-٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

موجز

أشار الأمين العام، عندما عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ على الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، إلى أنه سيعمل على إعداد الخطة البرنامجية (الإطار الاستراتيجي المقترح) ومقترحات الميزانية (الميزانية البرنامجية المقترحة) لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ على نحو يضمن الاستمرار في عملية تعزيز المنظمة.

ونظراً إلى أن برنامج عمل الأمم المتحدة ينبغي أن يكون مبنياً على طلبات الدول الأعضاء وأن تشترك الدول الأعضاء والأمانة العامة في وضعه، فعلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وغيرها من الإدارات، أن تعرض الأجزاء المتعلقة بها من الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ على الحكومات المعنية، قبل أن تنظر فيه لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخمسين التي ستُعقد في نيويورك في الفترة من ٧ حزيران/يونيو إلى ٢ تموز/يوليو ٢٠١٠.

وتتضمن هذه الوثيقة مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، البرنامج ١٨ المعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عُرض مشروع هذا الإطار على اللجنة الفنية، التي تتألف من كبار المسؤولين في البلدان الأعضاء، وتتولى متابعة تنفيذ أنشطة برنامج الإسكوا ودعمها في تحقيق أهدافها.

والإطار الاستراتيجي المقدّم إلى اللجنة يأخذ في الاعتبار الملاحظات التي قدّمتها البلدان الأعضاء في اجتماع اللجنة الفنيّة والمشورة المقدّمة من المقر. ويُطلب إلى اللجنة تبادل الآراء بشأن التوجه العام للبرنامج ومجالات تركيزه والاستراتيجيات التي يتضمنها، مع مراعاة الولايات المحددة للجنة، والولايات العامة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة؛ ويُطلب إليها أيضاً تقديم توصيات محددة بهدف التحسين إن لزم الأمر، والموافقة على مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ..... ٥

ألف- التوجه العام للبرنامج ٥
باء- الإطار الاستراتيجي للبرامج الفرعية السبعة ٩

البرنامج الفرعي ١- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة ٩
البرنامج الفرعي ٢- التنمية الاجتماعية ١١
البرنامج الفرعي ٣- التنمية والتكامل الاقتصادي ١٣
البرنامج الفرعي ٤- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي ١٦
البرنامج الفرعي ٥- الإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة ١٨
البرنامج الفرعي ٦- النهوض بالمرأة ٢١
البرنامج الفرعي ٧- تخفيف أثر النزاعات على التنمية ٢٣

الولايات التشريعية ٢٧

مقدمة

١- أشار الأمين العام، عندما عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ على الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، إلى أنه سيعمل على إعداد الخطة البرنامجية (الإطار الاستراتيجي المقترح) ومقترحات الميزانية (الميزانية البرنامجية المقترحة) لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ على نحو يضمن الاستمرار في عملية تعزيز المنظمة.

٢- ونظراً إلى أن برنامج عمل الأمم المتحدة ينبغي أن يكون مبنياً على طلبات الدول الأعضاء وأن تشترك الدول الأعضاء والأمانة العامة في وضعه، فعلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وغيرها من الإدارات، أن تعرض الأجزاء المتعلقة بها من الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ على الحكومات المعنية، قبل أن تنظر فيه لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخمسين التي ستُعقد في نيويورك في الفترة من ٧ حزيران/يونيو إلى ٢ تموز/يوليو ٢٠١٠.

٣- ويجري وضع الإطار الاستراتيجي للإسكوا لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وفقاً للمراحل الأربع التالية التي حدّدتها الجمعية العامة:

المرحلة الأولى: قيام الأمانة التنفيذية للإسكوا بوضع مشروع إطار استراتيجي على أساس ولاياتها العالمية والإقليمية (الإطار الزمني: تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)؛

المرحلة الثانية: تعديل مشروع الإطار الاستراتيجي وفقاً لاقتراحات البلدان الأعضاء في الإسكوا المقدّمة في الاجتماع الرابع للجنة الفنية وفي الدورة السادسة والعشرين للجنة الوزارية (الإطار الزمني: كانون الثاني/يناير- أيار/مايو ٢٠١٠)؛

المرحلة الثالثة: توحيد الإطار الاستراتيجي المقترح لجميع برامج الأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة (الإطار الزمني: شباط/فبراير إلى أوائل نيسان/أبريل ٢٠١٠)؛

المرحلة الرابعة: استعراض شامل تجريه الحكومات في لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة (الإطار الزمني: حزيران/يونيو - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠).

٤- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، شرعت الأمانة التنفيذية للإسكوا في إعداد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وفقاً للمنهجية التالية: (أ) مراجعة للولايات والتوصيات الصادرة مؤخراً عن الإسكوا واللجان الحكومية التابعة لها، وللولايات الشاملة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؛ (ب) مراجعة لإنجازات برنامج عمل الإسكوا للفترتين السابقتين، أي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ (ج) تحليل الوضع الإقليمي بناء على دراسات الإسكوا؛ (د) إجراء مشاورات غير رسمية مع الوزارات المعنية والمكاتب الحكومية من خلال الزيارات والاتصالات مع البلدان الأعضاء في إطار الأنشطة التي

تنظمها الإسكوا؛ (هـ) إجراء مشاورات مع اللجان الإقليمية والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة الأعضاء في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٥- واللجنة الفنية[١]، التي تتألف من كبار المسؤولين في البلدان الأعضاء، وتتولى متابعة تنفيذ أنشطة برنامج الإسكوا ودعمها في تحقيق أهدافها، عقدت اجتماعها الرابع في بيروت يومي ٢٦ و٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، واستعرضت مشروع الإطار الاستراتيجي، البرنامج ١٨ المعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٦- وفي الصيغة المقدمة إلى اللجنة للإطار الاستراتيجي، تؤخذ في الاعتبار الملاحظات التي أبداها مندوبو البلدان الأعضاء في الاجتماع الرابع للجنة الفنيّة والمشورة المقدّمة من المقر، لإدخال بعض التعديلات على مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٧- ويُطلب إلى اللجنة تبادل الآراء بشأن التوجه العام للبرنامج ومجالات تركيزه والاستراتيجيات التي يتضمنها، مع مراعاة الولايات المحددة للجنة، والولايات العامة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة؛ ويُطلب إليها أيضاً تقديم توصيات محدّدة بهدف التحسين إن لزم الأمر، والموافقة على مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويتولى رئيس الدورة الحالية للجنة الوزارية العمل مباشرة على رفع القرارات التي ستتخذها اللجنة إلى رئيس الدورة الخمسين للجنة البرنامج والتنسيق.

---

(١) أنشئت اللجنة الفنية عملاً بما قررته اللجنة الوزارية في دورتها الرابعة والعشرين. انظر الفقرة ٤٩ من تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عن دورتها الرابعة والعشرين، E/ESCWA/24/10.

مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

ألف- التوجه العام للبرنامج

٨- يركز التوجه العام للبرنامج ١٨ على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة الشاملة والعادلة والمتكاملة والتعاون الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، وعلى توطيد العلاقات الاقتصادية وتوثيقها بين البلدان الأعضاء في الإسكوا ومع سائر بلدان العالم. والإسكوا هي المسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج.

٩- ويستمد البرنامج توجه سياسته العامة من قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ١٨١٨ (د-٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣ الذي أُنشئت بموجبه الإسكوا، و٦٩/١٩٨٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٥ الذي عدلت بموجبه صلاحياتها للتأكيد على المهام الاجتماعية للجنة. ويستمدّ البرنامج توجهه كذلك من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/٢٠٠٥، حيث طلب المجلس إلى الإسكوا تقديم الدعم إلى البلدان الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بمجموعة طرق منها بناء القدرات في مجال صياغة السياسات، ورصد التقدّم المحرز وقياس أثره، وإعداد التقارير على مستوى المنطقة. ويسترشد البرنامج كذلك بقرار الإسكوا ٢٦٩ (د-٢٤) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦، وتطلب فيه اللجنة إلى الأمين التنفيذي، زيادة التنسيق والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى، وتشجيع الشراكة والتعاون معها من خلال الدور الرئيسي الذي تؤديه الإسكوا في آلية التنسيق الإقليمي.

١٠- وستواصل الإسكوا واللجان الإقليمية الأربع الأخرى، بصفتها الذراع الإقليمية للأمم المتحدة وجزءاً من الإطار المؤسسي الإقليمي، السعي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي؛ والعمل عل الصعيد الإقليمي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية، والتنمية المستدامة. ولتحقيق هذه الأهداف، ستواصل اللجان الإقليمية، بصفتها الجهات التي تمثل البعد الإقليمي للأمم المتحدة، من خلال ما تملكه من صلاحية لتنظيم الاجتماعات للبلدان، إجراء حوار متعدد الأطراف، وتبادل المعلومات وإقامة الشبكات على الصعيد الإقليمي، وستعمل معاً لتعزيز التعاون البيني والأقاليمي، سواء فيما بينها أم بالتعاون مع منظمات دون إقليمية وإقليمية أخرى. وستواصل اللجنة العمل مع اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز التنسيق حول المواضيع المشتركة بين الهيئات المعنية بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

١١- وفي فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ستواصل الإسكوا العمل على تحقيق أهداف البرنامج عن طريق تعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، وتحقيق التضامن بين بلدان المنطقة على مستوى السياسة الدولية وفي قلب الاقتصاد العالمي. وستعمل أيضاً على توسيع نطاق التكامل الإقليمي بحيث يشمل المنطقة العربية بأسرها، وذلك عن طريق الاستمرار في بناء الشراكة الاستراتيجية مع المكتب الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومع منظمات إقليمية ودون إقليمية مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويتضمن البرنامج سبعة برامج فرعية مترابطة تركز على أربعة مجالات ذات أولوية للمنطقة وثلاث قضايا شاملة هي:

(أ) تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية مع التركيز على المياه والطاقة وقطاعات الإنتاج، ودمج قضايا تغيّر المناخ في الاستراتيجيات والخطط القطاعية؛

(ب) تشجيع السياسات الاجتماعية المتكاملة؛

(ج) حفز التنمية الاقتصادية المستدامة بزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية وتعزيز التكامل والتعاون الإقليميين في عصر العولمة؛

(د) تسريع تنمية التكنولوجيا المتطورة وتكييفها ونشرها واستخدامها لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(هـ) تعزيز تنمية القدرات الإحصائية؛

(و) دمج شؤون المرأة في السياسة العامة، والنهوض بها وتعزيز دورها ومشاركتها الفعالة؛

(ز) تعزيز بناء السلام وتخفيف آثار النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية وانعكاساتها على التنمية المستدامة.

١٢- أحدثت الأزمة الاقتصادية العالمية التي نشأت في النصف الأخير من العقد الماضي آثاراً سلبية على الأداء الاقتصادي للمنطقة، إذ أدّت إلى انخفاض في أسعار الأصول المالية والعقارية، وهبوط في أسعار السلع الأساسية، وتراجع في إيرادات الصادرات. والانكماش الذي أصاب النشاط الاقتصادي نتيجة لهذه الأزمة أدى إلى مزيد من البطالة. لذلك بات اليوم من الضروري أكثر من أي وقت مضى اعتماد سياسات استباقية للتشغيل تملك القدرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة، ولا سيما من الشباب والنساء.

١٣- ولا يزال موضوع وضع السياسات الاجتماعية وتنفيذها في موقع أقل من السياسات الاقتصادية من حيث الأهمية، مع أن التجارب الإنمائية أظهرت أنّ النمو الاقتصادي لا يكفي وحده لتحقيق التنمية المنصفة والشاملة، وإرساء العدالة الاجتماعية، وإحلال الاستقرار الاجتماعي. ولذلك من الضروري إيلاء الاهتمام الكافي لموضوع الإنصاف في تقديم الخدمات العامة، ولدمج فئات رئيسية من المجتمع، ومنها النساء والشباب، في عملية التنمية. ومن الضروري كذلك إيلاء المزيد من الاهتمام لموضوع الحكم السليم بهدف ضمان إنشاء الآليات اللازمة لتسهيل صياغة السياسة وتنفيذها في جو من الشفافية والمشاركة.

١٤- وتتصف المنطقة بكثرة احتياطها وإنتاجها من النفط والغاز، وندرة مواردها من المياه، وشدّة الاعتماد على مصادر خارجية في تأمين الغذاء. وتتفاقم ندرة المياه في المنطقة بفعل عوامل، منها النمو السكاني السريع والإفراط في استغلال الموارد المائية المتاحة. وستتفاقم أيضاً بفعل تغيّر المناخ، الذي يُتوقع أن يزيد نسبة المناطق المتضررة من الجفاف، ويُلحق خسائر بالإنتاجية الزراعية وبالقطاعات الإنتاجية الأخرى، مما يقوّض الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية. وفي هذا السياق، ستواصل الإسكوا تقديم الدعم للبلدان الأعضاء لبناء قدراتها في مجال الإدارة المستدامة لموارد المياه والطاقة عملاً بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ ولتعزيز الممارسات المناسبة للإدارة المستدامة للمياه تسهيلاً للتقدم نحو تحقيق الغايات المعنية بالمياه والصرف الصحي من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. وسيبقى العمل على تحسين وصول الطاقة إلى المناطق الفقيرة، وتعزيز كفاءة استخدام مصادر الطاقة (من وقود أنظف ومصادر الطاقة المتجددة وغيرها) أولوية رئيسية. وستواصل الإسكوا أيضاً تقديم الخدمات الاستشارية لدمج تدابير التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف

من أثره في الخطط والاستراتيجيات القطاعية، وذلك بإعداد الدراسات على مستوى المنطقة لتقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائية، وتعزيز دور قطاع الطاقة في خفض الانبعاثات من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ودعم البلدان الأعضاء في الاستفادة من الموارد الدولية المتاحة في تنفيذ المشاريع ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك ستعمل الإسكوا على تعزيز القدرات في البلدان الأعضاء لضمان استدامة مصادر الرزق في الأرياف وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

١٥- وستعتمد الإسكوا في تنفيذ هذا البرنامج نهجاً متكاملاً للتنمية يهدف إلى تحقيق نوع من التوازن بين النمو الاقتصادي والإنصاف الاجتماعي في المنطقة مع إيلاء الاعتبار اللازم لأقل البلدان نمواً والبلدان التي تعاني من النزاعات. ولهذه الغاية، ستتركز الجهود على دعم السياسات الوطنية الهادفة إلى تحقيق تنمية شاملة ومنصفة، وبناء القدرات الإقليمية على اتخاذ إجراءات مشتركة لمواجهة التحديات الكبيرة القائمة والناشئة، وذلك من خلال تشجيع مبادرات التكامل الإقليمي، وتشجيع التجارة والاستثمار بين بلدان المنطقة، وتطوير الشبكات المتكاملة للنقل والاتصالات، وتسهيل النقل والتجارة.

١٦- وتهميش المرأة ومحدوديّة حصولها على المعلومات والموارد يعوق عمليّة التقدّم في البلدان العربيّة. وستدعم الإسكوا الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة عبر الطرق التالية: (أ) تزويد المعلومات وتبادل الممارسات الفضلى في المنطقة؛ (ب) بناء قدرات الآليات المعنيّة بالمرأة لتعزيز دورها ومسؤولياتها؛ (ج) تأمين الخبرات التقنيّة من حيث دمج قضايا المساواة بين الجنسين في صلب السياسة العامة؛ (د) تنظيم مؤتمرات واجتماعات دوليّة.

١٧- وستسعى الإسكوا إلى تعزيز تنمية الاقتصادات القائمة على المعرفة في المنطقة من خلال تنفيذ الأنشطة التحليلية والمعيارية الهادفة إلى بناء القدرات المحلية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقليص الفجوة الرقمية. وذلك سيترافق مع صياغة استراتيجيات وخطط عمل للتنسيق من أجل بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً لنتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

١٨- ويبقى بناء القدرات الإحصائية ذا أهمية بالغة في تعزيز قدرة بلدان المنطقة على إنتاج الإحصاءات في حينها على أن تكون موثوقة وقابلة للمقارنة ومصنّفة حسب الجنس للاسترشاد بها في صنع السياسات ووضع البرامج، ورصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

١٩- والأمن والاستقرار هما شرط لا غنى عنه في تحقيق التنمية البشرية المستدامة وإطلاق إمكانات الإنسان وطاقته. غير أن استمرار حالات عدم الاستقرار والصراع والاحتلال وما لها من انعكاسات هي عائق كبير أمام التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا. ولذلك تهدف الأنشطة التي تنفذها الإسكوا في إطار من الشراكة مع البلدان الأعضاء، ومكاتب أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات إقليمية ومتعددة الأطراف، إلى تخفيف انعكاسات عدم الاستقرار وتداعياته، وذلك بمساعدة البلدان الأعضاء في صياغة سياسات لدرء النزاعات، وتحقيق المصالحة، وإعادة النهوض، في إطار برامج إنمائية تتمتع بالمناعة في ظل الأزمات. وستقدّم الإسكوا المساعدة للبلدان الأعضاء في صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج لمعالجة الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن حالات الصراع والاحتلال، وكذلك أثر التحديات العالمية الناشئة على البلدان الأشد تعرضاً لها، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وستستفيد الإسكوا من المزايا النسبية التي تتمتع بها

والخبرات التي تملكها في تحديد وإدماج نماذج الحكم السليم التي تلائم خصوصيات البلدان الأعضاء، وتحديث هياكل الدولة فيما يتعلق بجهود بناء السلام بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة.

٢٠- وستواصل الإسكوا عملها التحليلي والمعياري، وكذلك تقديم خدمات التعاون الفني وفقاً لما تعرب عنه البلدان الأعضاء من احتياجات. وستعمل على تسهيل تبادل المعارف والمعلومات، كونها منتدى لإقامة الشبكات ورعاية الحوار المتعدد الأطراف حول القضايا الإنمائية العالمية والإقليمية، مع إيلاء الاعتبار اللازم لتوطيد التعاون بين بلدان الجنوب. وستولي الإسكوا اهتماماً خاصاً لدمج قضايا المساواة بين الجنسين في صلب السياسات العامة من خلال برنامج عمل المنظمة واللجنة التزاماً بالأولويات الشاملة التي حددتها الأمم المتحدة. وستأخذ الإسكوا بالدروس المكتسبة من عمليات التقييم للاستفادة منها في تحسين تصميم البرامج وأدائها، عملاً بالتزام الأمم المتحدة بعمليات التقييم لاستقاء الدروس منها والمساءلة على أساسها.

٢١- ويُفترض أن يساهم الدعم الذي تقدّمه الإسكوا للمنطقة في تحقيق ما يلي:

(أ) زيادة قدرة البلدان الأعضاء على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية شاملة ومنصفة، وكذلك قدرتها على معالجة القضايا العابرة للحدود؛

(ب) تنسيق جهود هيئات الأمم المتحدة وتعبئة مواردها بهدف تقديم حلول مشتركة لمعالجة المشاكل المتعددة الجوانب التي تواجهها بلدان المنطقة؛

(ج) تعزيز أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة المعقودة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة؛

(د) زيادة تبادل المعرفة وتعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة، وبالتالي التعاون بين بلدان الجنوب ومع بلدان المناطق الأخرى، مما يؤدي إلى تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي؛

(هـ) تعزيز القدرات الإنمائية واستخدام رأس المال المعرفي في المنطقة.

٢٢- وقد عقدت مشاورات بين مختلف المجموعات الموضوعية التي تتولاها اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومن المتوقع أن تفضي إلى زيادة التنسيق والتعاون في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بين البرامج في مجالات العمل المشتركة الرئيسية للأمانة العامة للأمم المتحدة. وعلى الصعيد الإقليمي، ستسعى الإسكوا، من خلال موقعها القيادي في آلية التنسيق الإقليمي، إلى تسهيل المشاورات بين الهيئات المعنية بحيث تؤدي إلى تحديد المجالات ذات الأولوية التي يمكن لهيئات الأمم المتحدة المعنية أن تشترك فيها في توفير الدعم للعمل الإنمائي في منطقة الإسكوا، وكذلك في المنطقة العربية ككل.

باء- الإطار الاستراتيجي للبرامج الفرعية السبعة

البرنامج الفرعي ١- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

الإطار المنطقي

الهدف: تحقيق الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد الطبيعية في منطقة الإسكوا، مع التركيز خصوصاً على المياه والطاقة وقطاعات الإنتاج، وإدراج تدابير الاستجابة لتغيّر المناخ في الاستراتيجيات والخطط القطاعية.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز القدرات البشرية والفنية والمؤسسية للبلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط عمل وطنية ودون إقليمية وإقليمية للإدارة المستدامة لموارد الطاقة والمياه عملاً بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ	(أ) (١) ازدياد عدد الردود الإيجابية على مسوح المتابعة التي ترد الإسكوا من البلدان الأعضاء والجهات المعنية في المنطقة، حيث تعرب عن استحسانها للأنشطة التي تنظمها الإسكوا من اجتماعات للخبراء وخدمات استشارية ومشاريع لبناء القدرات لتحقيق أهداف تلك البلدان على صعيد التنمية المستدامة
	(٢) ازدياد عدد التدابير التي وضعتها ونفذتها البلدان الأعضاء، بدعم من الإسكوا، لتحسين الإدارة المستدامة المتكاملة للموارد الطبيعية، عملاً بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ
(ب) تعزيز قدرة الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص على دمج تدابير معالجة تغيّر المناخ في الاستراتيجيات والخطط القطاعية وتوفير الدعم المالي والفني لتنفيذها وتشجيع التعاون الإقليمي	(ب) (١) ازدياد عدد البلدان التي تنفذ خططاً ومبادرات في مجال الطاقة المستدامة، بما في ذلك المشاريع التي يجري إعدادها وتنفيذها بدعم من الإسكوا والتي يجري تمويلها عن طريق آلية التنمية النظيفة وغيرها من آليات التمويل الدولية
	(٢) ازدياد عدد الشركاء الذين يشاركون في إعداد التقييمات والمقاييس الإقليمية التي تضعها الإسكوا حول التكيّف مع تغيّر المناخ
(ج) تعزيز القدرات في البلدان الأعضاء لتطوير وتطبيق الممارسات الفضلى والخطط الرامية إلى تحسين استدامة موارد الرزق في الأرياف وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	(ج) (١) ازدياد عدد التدابير التي تتخذها المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الإسكوا لاعتماد التكنولوجيات السليمة بيئياً وإمكانات تطبيقها من أجل تحقيق الاستدامة لموارد الرزق في الأرياف
	(٢) ازدياد عدد الخطط التي تضعها البلدان الأعضاء والممارسات الفضلى التي تطبقها في إطار مبادرة الإسكوا وبدعم منها لتحسين إمكانات الحصول على الخدمات الأساسية من المياه والطاقة والصرف الصحي

العوامل الخارجية

٢٣- ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) استعداد البلدان الأعضاء لاعتماد وتطبيق سياسات التنمية المستدامة التي أوصت بها مؤتمرات القمة العالمية وغيرها من المؤتمرات العالمية والإقليمية؛ (ب) عدم حدوث نقص كبير في التمويل من خارج الميزانية؛ (ج) تحسن الاستقرار السياسي بحيث يتيح بيئة مؤاتية لتحقيق مزيد من التعاون بين البلدان الأعضاء في المنطقة ومزيد من الفعالية في تنفيذ أنشطة التعاون الفني؛ (د) التزام البلدان المتقدمة بتعهداتها بشأن دعم البلدان النامية، ومنها البلدان الأعضاء، في صياغة تدابير للتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، وذلك عن طريق تيسير نقل التكنولوجيا وتقديم الدعم المالي.

الاستراتيجية

٢٤- تتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية. ويركز البرنامج الفرعي على تعزيز المعرفة وتيسير صياغة سياسات واستراتيجيات وبرامج للتنمية المستدامة المتكاملة واعتمادها وتنفيذها، مسترشداً بالولايات العامة ذات الصلة المنبثقة من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ١ المعني بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، والهدف ٧ المعني بكفالة الاستدامة البيئية، بالإضافة إلى نتائج مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ الثالث عشر المنعقد في بالي، إندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، والخامس عشر المنعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٢٥- كما يستمر العمل في إطار البرنامج الفرعي في المجالات التالية:

(أ) الدعوة لاتباع أنماط الإنتاج والاستهلاك التي تستوفي شروط الاستدامة في مجالي المياه والطاقة، وتحسين إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الأساسية بحيث تشمل شريحة أكبر من سكان المنطقة؛

(ب) تشكيل منتدى لتشجيع الحوار بشأن السياسة العامة، باعتبار الحوار وسيلة لتعزيز التآزر بين بلدان المنطقة حول القضايا ذات الأولوية للتنمية المستدامة، ومنها التكيف مع تغيّر المناخ وتخفيف آثاره؛

(ج) تسهيل التعاون بين البلدان الأعضاء في إدارة الموارد المائية المشتركة وتطوير شبكات الطاقة؛

(د) زيادة الوعي بالآثار المحتملة لتغيّر المناخ على الموارد المائية، وبتدابير الوقاية اللازمة، وبوسائل دمج إجراءات المعالجة في الاستراتيجيات والخطط القطاعية؛

(هـ) دعم بناء القدرات الوطنية والإقليمية، ولا سيما في مجالات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وكفاءة استخدام الطاقة وتطبيقات الطاقة المتجددة، والوقود الأحفوري النظيف؛

(و) تسهيل التنسيق والاستعداد على الصعيد الإقليمي لتنفيذ الالتزامات الإقليمية والعالمية بشأن التنمية المستدامة، لا سيما المجموعات المواضيعية التي تتناولها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة.

٢٦- ودعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يشمل البرنامج الفرعي العمل على تشجيع النهج الذي يحقق الاستدامة لموارد الرزق في الأرياف، وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

٢٧- وسيتحقق ذلك من خلال إجراء البحوث والدراسات التحليلية الوافية؛ ونشر أفضل الممارسات؛ وبناء القدرات وتقديم خدمات استشارية حول قضايا التنمية المستدامة ذات الأولوية؛ وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب من خلال الشراكات مع لجان ومنظمات إقليمية أخرى، ولا سيما جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ وتعزيز آليات الإسكوا الإقليمية للتنسيق في مجالي الطاقة والمياه بوصفها منتديات للتقدم في قضايا التنمية المستدامة، ومنها القضايا التي تتناولها شبكة الأمم المتحدة المعنية بالمياه وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وفريق الإدارة البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

البرنامج الفرعي ٢- التنمية الاجتماعية

الإطار المنطقي

الهدف: تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد سياسات اجتماعية وآليات مؤسسية ترمي إلى تعزيز عملية التنمية الاجتماعية الشاملة والمنصفة، مع مراعاة خصوصيات المنطقة.

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز القدرة الوطنية على وضع سياسة اجتماعية قائمة على الحقوق وترمي إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي لجميع الفئات وخصوصاً الفئات الضعيفة	(أ) (١)	ازدياد عدد المؤسسات الوطنية التي تصدر معلومات حول الفئات الضعيفة بمساعدة الإسكوا
	(٢)	ازدياد عدد السياسات والبرامج المستندة إلى الوقائع التي تطلقها البلدان الأعضاء بشأن الدمج الاجتماعي بمساعدة الإسكوا
(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على دمج الفئات الاجتماعية والديمغرافية المختلفة، ولا سيما الشباب والمسنين والعمال المهاجرين في عملية التنمية	(ب)(١)	عدد البلدان الأعضاء التي تلتزم، بمساعدة الإسكوا، ببرنامج العمل العالمي للشباب
	(٢)	ازدياد عدد التدابير والأحكام التي تتخذها البلدان الأعضاء على صعيد السياسة العامة لدمج أولويات المسنين وحركة الأيدي العاملة في الخطط والبرامج الإنمائية
(ج) تعزيز الشراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في تصميم السياسات الإنمائية وتنفيذها ورصدها، بما في ذلك السياسات الاجتماعية والبرامج والمشاريع ذات الصلة	(ج) (١)	ازدياد عدد العمليات الاستشارية والشبكات والاتفاقات التي تنجز في إطار نُهج التنمية الاجتماعية بالمشاركة، والتنمية المحلية وبرامج بناء القدرات ذات الصلة التي تدعمها الإسكوا
	(٢)	ازدياد عدد الحالات التي تستشير فيها الحكومات منظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات في عملية تصميم السياسات وتنفيذها ورصدها بمساعدة الإسكوا

العوامل الخارجية

٢٨- ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) استمرار التزام البلدان الأعضاء بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ودعم الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة؛ (ب) توفر موارد مالية من خارج الميزانية للأنشطة المخططة؛ (ج) وجود حد أدنى من الاستقرار السياسي ومن الأمان في بيئة العمل.

الاستراتيجية

٢٩- تتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي شعبة التنمية الاجتماعية. ويستفيد البرنامج من التجربة المكتسبة خلال فترات السنتين السابقة ويواصل الدعوة لاعتماد الإنصاف والعدالة الاجتماعية والاحتواء والمشاركة مبادئ أساسية للتنمية الاجتماعية.

٣٠- وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ينصب الاهتمام على تشجيع: (أ) العمل بنهج متكامل للسياسة الاجتماعية؛ (ب) الدمج الاجتماعي على المستويين المحلي والوطني؛ (ج) تنمية الشباب؛ (د) التنمية بالمشاركة.

٣١- وتتطلّب التنمية الاجتماعية تهيئة بيئة مؤاتية تمكّن الأفراد من تطوير طاقاتهم، وتوسيع خياراتهم الإنمائية، وعيش حياة منتجة تلبّي حاجاتهم ومصالحهم. ولتوسيع هذه الخيارات، لا بدّ من بناء القدرات البشرية، بحيث يتاح للأفراد اختيار العمل الذي يودّون ممارسته أو الموقع الذي يريدون أن يشغلوه في الحياة. ومن أسس التنمية البشرية، عيش حياة مديدة وصحية، وكسب المعرفة، والتمتع بالقدرة على انتهاز الفرص وامتلاك الموارد اللازمة لعيش حياة لائقة والمشاركة في حياة المجتمع ككل. ومن غير ذلك، تبقى خيارات عديدة غير متاحة، وفرص عديدة بعيدة المنال.

٣٢- والبلدان التي حققت عوائد اجتماعية من التنمية ورفاهاً اجتماعياً عادلاً ومستمراً للجميع أنجزت ذلك من خلال ضمان التآزر بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية، بحيث تكون الأهداف الاجتماعية جزءاً أصيلاً من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. والإطار المتكامل للسياسة الاجتماعية يتضمن رؤية في السياسة العامة؛ وتوافقاً في الآراء، وتنسيقاً في التنفيذ. فالرؤية تتطلب اقتناعاً بمبدأ الإنصاف الاجتماعي وإرادة سياسية لتنفيذ السياسة الاجتماعية المتكاملة. أما توافق الآراء فيتطلب مساحة مؤسسية وآليات لإطلاق الحوار والتشاور لتمكين المواطنين من المشاركة في التنمية المنصفة. وأما تنسيق التنفيذ وتقديم الخدمات فيتطلب نهجاً شاملاً حول كيفية إشراك عموم الناس في تلقي الخدمات الاجتماعية والاستفادة منها. وفي هذا السياق، تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تؤدي دوراً حاسماً في رصد أثر السياسات الاجتماعية والعامة على مختلف الفئات الاجتماعية، ومنها الفئات الضعيفة.

٣٣- وبعد توثيق المعرفة حول نهج التنمية الاجتماعية وأدواتها وآلياتها المؤسسية ونشر هذه المعرفة، يسعى البرنامج الفرعي إلى بناء قدرات البلدان الأعضاء على جعل شواغل الإنصاف الاجتماعي في صلب عملية صنع السياسات، بما في ذلك إيجاد آليات تمويل التنمية الاجتماعية. وسيشمل البرنامج أيضا بذل جهود من أجل دعم البلدان الأعضاء في صياغة السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية وتنفيذها ورصدها، بحيث تضمن إضفاء مزيد من الإنصاف على عملية التنمية البشرية. ويستمر البرنامج الفرعي كذلك في مساعدة البلدان الأعضاء في تنفيذ خطط العمل والتوصيات المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٤- وبهدف تحقيق الإنجازات المتوقعة، تشمل أنشطة هذا البرنامج الفرعي عقد الاجتماعات، وتنفيذ أنشطة التحليل الميداني المعياري وأنشطة التعاون الفني. وتشمل الأنشطة المعيارية أنشطة البحث والتحليل حول القضايا الاجتماعية والديمغرافية، وإعداد التقارير الموضوعية، وتنظيم اجتماعات الخبراء. وأما أنشطة التعاون الفني فتشمل تقديم الخدمات الاستشارية، وتنظيم ورشات العمل لتطوير القدرات، والمشاريع الميدانية. وسيجري العمل على تعزيز الشراكات مع اللجان الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية الأخرى، إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني. وفي تنفيذ هذا البرنامج، ستكون شعبة التنمية الاجتماعية بمثابة منتدى إقليمي لتبادل التجارب، والممارسات الفضلى، والدروس المكتسبة في مجال التنمية الاجتماعية، ولزيادة التفاعل بين منطقة غربي آسيا وسائر مناطق العالم.

البرنامج الفرعي ٣- التنمية والتكامل الاقتصادي

الإطار المنطقي

الهدف: تحقيق التنمية الاقتصادية والإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال اعتماد سياسات الاقتصاد الكلي، وتأمين التمويل الكافي لأغراض التنمية، وتعزيز التكامل الإقليمي بما في ذلك تسهيل النقل والتجارة.

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على صياغة وتنفيذ السياسات والتدابير التي نصّ عليها توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية مع إيلاء الاهتمام اللازم لنتائج الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	(أ) (١)	ازدياد عدد السياسات والتدابير التي تتخذها البلدان الأعضاء بمساعدة الإسكوا تنفيذاً لتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية مع إيلاء الاهتمام اللازم لنتائج الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من خلال تنظيم أنشطة التدريب وتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدات الفنية
	(٢)	ازدياد عدد السياسات والاتفاقات التي تعتمدها البلدان الأعضاء لتعزيز التكامل الإقليمي بمساعدة الإسكوا من خلال تنظيم أنشطة التدريب وتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدات الفنية
(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على استكمال تنفيذ اتفاقات النقل الدولي المبرمة في إطار الإسكوا بهدف تحقيق التكامل الإقليمي، وكذلك مختلف عناصر نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، بما في ذلك وضع الأطر المؤسسية، وتسهيل النقل والتجارة، وتحسين سلامة المرور على الطرق	(ب)(١)	ازدياد عدد الإجراءات التي تتخذها البلدان الأعضاء للإسراع في تعزيز التكامل الإقليمي من خلال تنفيذ اتفاقات النقل الدولي المبرمة في إطار الإسكوا بشأن النقل على الطرق والسكك الحديدية والنقل البحري
	(٢)	ازدياد عدد التدابير التي تتخذها البلدان الأعضاء على صعيد السياسة العامة عملاً بتوصيات الإسكوا بشأن تسهيل النقل والتجارة داخل المنطقة وبين البلدان الأعضاء، بما في ذلك تنفيذ مفهوم النافذة الواحدة وإنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة وتفعيلها
	(٣)	ازدياد عدد التدابير التي تتخذها البلدان الأعضاء عملاً بتوصيات الإسكوا لتحسين سلامة المرور على الطرق

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على التفاوض بشأن اتفاقات التجارة دون الإقليمية والإقليمية والمتعددة الأطراف وتنفيذها بهدف زيادة حجم التجارة الدولية	(ج) (١)	ازدياد عدد الطلبات التي تستطيع الإسكوا تلبيتها في مجال المساعدة الفنية، بما في ذاك تقديم الخدمات الاستشارية في مجال السياسات والمفاوضات التجارية
	(٢)	ازدياد نسبة الحالات التي تقر فيها البلدان الأعضاء على مسوح المتابعة بأنها استفادت من الأعمال التحليلية التي تصدرها الإسكوا والخدمات الاستشارية التي تقدّمها في مجال السياسات والمفاوضات التجارية
(د) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات على صعيد الاقتصاد الكلي مؤاتية لتحقيق النمو الاقتصادي والمستدام، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر	(د) (١)	ارتفاع نسبة أصحاب المصلحة في المنطقة الذين استفادوا من أعمال الإسكوا التحليلية حول سياسات الاقتصاد الكلي والاستراتيجيات الإنمائية في تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مؤاتية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر
	(٢)	ازدياد عدد سياسات الاقتصاد الكلي والاستراتيجيات الإنمائية التي تعتمدها البلدان الأعضاء استناداً إلى العمل التحليلي الذي تجريه الإسكوا في هذه المجالات
(هـ) تعزيز قدرة صانعي السياسات في البلدان الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى على تصميم وتنفيذ السياسات والأدوات الهادفة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي وخلق سلاسل القيمة الفعلية على الصعيدين الوطني والإقليمي	(هـ) (١)	ازدياد عدد تدابير السياسات التي تتخذها البلدان الأعضاء عملاً بتوصيات الإسكوا لتنويع الاقتصاد الوطني وخلق سلاسل القيمة الفعلية
	(٢)	ازدياد عدد الطلبات التي تستطيع الإسكوا تلبيتها في تقديم المساعدة الفنية، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية في مجال السياسة الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي

العوامل الخارجية

٣٥- ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) استعداد البلدان الأعضاء لزيادة التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛ (ب) عدم حدوث نقص كبير في التمويل؛ (ج) عدم وقوع مزيد من التدهور في الوضع السياسي في المنطقة؛ (د) توفر إحصاءات اقتصادية موثوقة وحديثة، تشمل قطاع النقل، وتشغيل الشباب، والأهداف الإنمائية للألفية؛ (هـ) حصول الجهات المعنيّة في المنطقة على التسهيلات اللازمة في تكنولوجيا المعلومات.

الاستراتيجية

٣٦- تتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة. ويستمدّ هذا البرنامج الأساس التشريعي من الأهداف الإنمائية للألفية، وإعلان دمشق المنقح بشأن مواجهة الأزمة المالية العالمية في منطقة

الإسكوا، وتوافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وجدول أعمال الدوحة للتنمية، ونظام النقل المتكامل في المشرق العربي، والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة والإسكوا.

٣٧- ولتعزيز قدرة البلدان الأعضاء على الإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سيستمر العمل في إطار هذا البرنامج على تنسيق وإصدار التقرير المشترك بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية. وهذا التقرير سيحدّد وجهة السياسة العامة ويقترح توصيات عملية يمكن أن تستفيد منها البلدان الأعضاء للإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٣٨- ولتحقيق الإنجاز المتوقع في مجال تمويل التنمية، يقدم هذا البرنامج الفرعي المساعدة إلى البلدان الأعضاء في تحليل وتقييم التطورات المالية على الصعيدين العالمي والإقليمي، بهدف اقتراح استراتيجيات إقليمية وحلول منسقة. ويجري التركيز في هذا المجال على بناء شراكات استراتيجية مع المؤسسات المالية وصناديق التنمية بهدف الإسراع في تنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية. ويضطلع البرنامج الفرعي كذلك بدراسات معيارية وتحليلية يمكن الاسترشاد بها في عملية صنع السياسات للتعامل مع القضايا المتصلة بتطور الأسواق المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات العمال، وإدارة الديون، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتكامل الإقليمي، والعولمة.

٣٩- ويستمر العمل في إطار هذا البرنامج الفرعي على تعزيز التكامل الإقليمي من خلال بناء قدرات البلدان الأعضاء للإسراع في تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة في إطار الإسكوا في الفترة الماضية بشأن النقل بواسطة الطرق والسكك الحديدية والنقل البحري، وتنفيذ مختلف عناصر نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، بما في ذلك تسهيل النقل والتجارة بهدف تعزيز التكامل الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب. وسيركز البرنامج كذلك على تطبيق مفهوم النافذة الواحدة، والاستمرار في إنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة وتفعيلها وتثبيت آليات التنسيق بينها على الصعيد الإقليمي. وسيكون هذا البرنامج بمثابة وسيلة للتحاور وزيادة الوعي بقضايا سلامة المرور على الطرق.

٤٠- ويستمر العمل في إطار هذا البرنامج الفرعي أيضاً على بناء القدرات لصياغة السياسات التجارية الدولية، واستخدام الأسواق المحلية والإقليمية، وتعزيز فرص التجارة الأقاليمية والبينية، وذلك عملاً بالاتفاقات الاقتصادية الإقليمية ومنها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما سيركز على تعزيز قدرات البلدان الأعضاء لإبرام الاتفاقات التجارية دون الإقليمية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي من شأنها الإسهام في زيادة حجم التجارة الأقاليمية والبينية وتعزيز اندماج تلك البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٤١- وفي مجال التحليل الاقتصادي، سيعتمد البرنامج استراتيجية ذات مسارين. في المسار الأول سيتركز عمل البرنامج على ما يلي:

(أ) إجراء تقييم متواصل لأداء المنطقة في مجال الاقتصاد الكلي للعمل في الوقت المناسب على تحديد وتحليل قضايا سياسة الاقتصاد الكلي الشاملة لكل فئات المجتمع؛

(ب) صياغة السياسة الاقتصادية واستخدام أساليب تحديد النماذج والتوقع، والنهج المعيارية ومنها النهج المرتكز على حقوق الإنسان بما يتوافق مع أوضاع المنطقة؛

(ج) التركيز في التحليل على أولويات المنطقة، وهي تخفيف حدة الفقر، واعتماد سياسات الاقتصاد الكلي الشاملة لجميع الفئات الاجتماعية والتي تتوافق مع الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل وخلق فرص العمل، ولا سيما للشباب.

٤٢- أما في المسار الثاني، فسيتركز العمل على أنشطة تحليلية ومعيارية تتناول أنشطة المسار الأول، وتهدف إلى زيادة الوعي الفني، وبناء القدرات، وإقامة الشبكات لمعالجة قضايا الاقتصاد الكلي الشاملة لجميع الفئات الاجتماعية واعتماد السياسات المناسبة على هذا الصعيد في المنطقة.

٤٣- وستُستخدم النواتج التحليلية للبرنامج الفرعي لتعزيز المعرفة الفنية، وبناء القدرات، وإقامة الشبكات حول السياسات والاستراتيجيات المتصلة بتحقيق أهداف هذا البرنامج. وذلك سيكون من خلال عقد اجتماعات لفرق الخبراء، وورشات العمل، والدورات التدريبية والخدمات الاستشارية، وإعداد الدراسات والتقارير. وسيجري العمل على زيادة التفاعل مع أصحاب المصلحة العالميين والإقليميين والهيئات الحكومية، ومنها جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والهيئات غير الحكومية، وذلك بهدف تعزيز التعاون الإقليمي في المجالات المذكورة.

البرنامج الفرعي ٤- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي

الإطار المنطقي

الهدف: تقليص الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل في منطقة الإسكوا، يتجه وجهة التنمية، ويضع الإنسان في صميم اهتمامه وبناء اقتصاد قائم على المعرفة، وفقاً لنتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية.

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ) تحقيق تقدّم واضح نحو تطوير الاقتصاد المبني على المعرفة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، وذلك من خلال صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المؤاتية	(أ) (١)	ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تقوم، بمساعدة مباشرة أو غير مباشرة من الإسكوا، بصياغة و/أو إعادة صياغة سياسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجيات للتنفيذ، تركز على تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة
	(٢)	ازدياد عدد البلدان التي تعمل بمساعدة الإسكوا على جمع بيانات موثوقة تراعي النوع الاجتماعي وتطوير مؤشرات لقياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية
	(٣)	ازدياد عدد المبادرات الإقليمية، المتخذة بمساعدة الإسكوا، لتهيئة بيئة مؤاتية لمجتمع المعرفة من خلال الشراكات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(ب) بناء القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة، ولا سيما قدرته على الإنتاج وتقديم الخدمات، مع التركيز على الشراكات، والبحث، والابتكار والتطوير	(ب)(١)	ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تنفذ، بمساعدة الإسكوا، خطط عمل لتطوير قطاع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتمتع بالقدرة على الإنتاج والمنافسة وتطوير الخدمات الإلكترونية
	(٢)	ازدياد عدد المبادرات والشراكات الوطنية والإقليمية الهادفة إلى تحسين البحث والتطوير والابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بمساعدة الإسكوا

العوامل الخارجية

٤٤- ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) إتاحة الموارد من خارج ميزانية اللجنة في الوقت المناسب للاضطلاع بالأنشطة العملية؛ (ب) توفر قدر كافٍ من الاستقرار السياسي لتهيئة بيئة مؤاتية للتعاون بين البلدان الأعضاء في المنطقة وتحقيق الفعالية في تنفيذ برنامج التعاون الفني.

الاستراتيجية

٤٥- تتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالعالم يشهد تغيّرات كبيرة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتؤدي المعلومات والمعارف دوراً بالغ الأهمية في التوجّه نحو مجتمع المعلومات. والتطوّر السريع الذي شهده عالم المعرفة في العقود القليلة الماضية، أدّى إلى تعديل في مبادئ النمو الاقتصادي، حيث أصبح التحوّل نحو الاقتصاد القائم على المعرفة يؤثر على جميع قطاعات الاقتصاد. ولا تزال الفوارق كبيرة بين البلدان من حيث القدرة على التكيّف مع التغيّرات التي يشهدها مجال التكنولوجيا والمعرفة. ولذلك يضع التحوّل نحو مجتمع المعلومات البلدان النامية أمام تحدٍ حقيقي، ولا سيما إزاء تعاظم الفجوة الرقمية بينها وبين البلدان المتقدمة، مما يُمعن في تعريضها لمزيد من الخسائر في الإنتاجية والقدرة الاقتصادية. وهذا يؤدّي إلى البطالة والفقر والفساد والتهميش. ولا بدّ من تكثيف الجهود للارتقاء بمستوى التحصيل المعرفي والعلمي، واستغلال الموارد والمواهب البشرية، ولا سيما في صفوف النساء والأعداد المتزايدة من الشباب. ومن خلال متابعة رصد الأنشطة المتصلة بخطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وبذل الجهود لتنفيذ خطة عمل الإسكوا الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات بالتنسيق مع الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات الصادرة عن جامعة الدول العربية، سيعمل البرنامج الفرعي على تكييف نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بحيث تخدم المنطقة بشكل أفضل، وتكييف خطط العمل من أجل بناء مجتمع معلومات شامل في المنطقة يضع الإنسان في صميم اهتمامه ويعتمد على قطاعات تكنولوجيا المعلومات الوطنية الإنتاجية.

٤٦- تشمل أنشطة هذا البرنامج الفرعي إجراء الدراسات التحليلية، وعقد الاجتماعات، وتقديم الخدمات الاستشارية. وسيكون البرنامج بمثابة حافز للبلدان الأعضاء من أجل إحداث التغييرات اللازمة في صنع

السياسات ومواصلة تطوير مجموعة شاملة من مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية لتحديد المجالات ذات الأولوية على صعيد السياسة العامة. وتشمل أنشطة البرنامج أيضاً تقييم خطط العمل وتنقيحها، ورصد التقدم المحرز وتقييم الأثر، وقياس مستوى التنمية في البلدان الأعضاء مقارنة ببلدان أخرى استناداً إلى مؤشرات دولية، وذلك بغرض تحسين إنتاجية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة وتعزيز قدرته التنافسية، وتمهيداً لبناء الاقتصاد المبني على المعرفة.

٤٧- وبغية تعزيز القدرة الوطنية وخصوصاً بناء القدرات البشرية والاستفادة من الفرص الرقمية المتعلّقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، تشمل أنشطة البرنامج الفرعي تنفيذ مشاريع ميدانية في مجموعة من البلدان الأعضاء في الإسكوا. ومن أجل بناء مجتمع معلومات يضع الإنسان في صميم اهتمامه، سوف تشمل المشاريع الميدانية بعداً اجتماعياً من خلال المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية والتركيز على تشغيل الشباب وتمكين المرأة، وذلك بهدف بناء مجتمع معلومات يضع الإنسان في صميم اهتماماته.

٤٨- ويركز البرنامج الفرعي خصوصاً على تهيئة بيئة مؤاتية، واستغلال التطور في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات مثل الخدمات الإلكترونية والمحتوى الرقمي باللغة العربية، بهدف الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها عاملاً للتغيير يساعد على تمكين المواطنين وتحسين نوعية الحياة.

٤٩- ويستفيد البرنامج الفرعي من الإنجازات التي تحققت في فترة السنتين الماضية في تفعيل الشراكات لتنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز التعاون والشراكة على الصعيد الإقليمي في الأنشطة التي تسهم في الجهود المبذولة لتسخير البحث والتطوير في العلم والتكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تشمل أنشطة هذا البرنامج الفرعي إنشاء آليات لتبادل المعلومات والتشارك في المعرفة بين الأطراف الرئيسية في المنطقة وخارجها. ويسعى البرنامج الفرعي أيضاً إلى تكثيف التنسيق وبذل جهود مشتركة مع البرامج الفرعية الأخرى للإسكوا ومع المنظمات الدولية والإقليمية، واللجان الإقليمية الأخرى، لتحقيق نتائج أكثر فعالية في بناء الاقتصادات القائمة على المعرفة، والتنمية المستدامة، وقياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمكين المرأة والشباب في مجتمع المعلومات.

البرنامج الفرعي ٥- الإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة

الإطار المنطقي

الهدف: تحسين إنتاج وتنسيق ونشر مؤشرات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية وبيئية وافية، تشمل مؤشرات التنمية الاجتماعية، والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية، والبيانات المصنفة حسب الجنس والمراعية لمفهوم النوع الاجتماعي، لكي يستخدمها متخذو القرارات على الصعيدين الوطني والدولي وعلى صعيد المجتمع المدني لوضع سياسات ترتكز على الأدلة.

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ) إحراز تقدم في تحسين الإطار المؤسسي الوطني للإحصاءات الرسمية، لا سيما في البلدان التي تعاني من نزاعات والبلدان الأقل تقدّماً في مجال الإحصاءات	(أ) (١)	ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تعبر عن التزامها بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية
	(٢)	ازدياد عدد التدابير التي تتخذها البلدان الأعضاء لتحسين الإطار المؤسسي للإحصاءات الرسمية بمساعدة الإسكوا
(ب) تعزيز قدرة الأجهزة الإحصائية الوطنية، ولا سيما في البلدان التي تعاني من النزاعات والبلدان الأقل تقدماً في الإحصاءات، على إنتاج ونشر الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الوافية والموثوقة والقابلة للمقارنة في الوقت المناسب، والتي تشمل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، وذلك وفقاً للمعايير والتوصيات الدولية	(ب)(١)	ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تعتمد، بمساعدة الإسكوا، المعايير الإحصائية الدولية المنقحة أو الجديدة كالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية ونظام الحسابات القومية، مع التركيز على البلدان التي تعاني من النزاعات وأقل البلدان نمواً
(ج) زيادة قدرة الحكومات على إنتاج البيانات والمؤشرات الإحصائية الجيدة في المجالات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما في ذلك مؤشرات التنمية، والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية، والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس، والمؤشرات المراعية لمفهوم النوع الاجتماعي، وتعزيز القدرة على استخدامها في صفوف صانعي السياسات والمجتمع المدني	(ج) (١)	ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تزوّد قاعدة بيانات الإسكوا الإحصائية بما لا يقل عن ٦٠ في المائة من المؤشرات الأساسية
	(٢)	ازدياد عدد الاستفسارات عبر قاعدة بيانات الإسكوا الإحصائية الإلكترونية

العوامل الخارجية

٥٠- ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) عدم وجود نقص كبير في الموارد من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية يعوق تنفيذ أنشطة بناء القدرات الإحصائية؛ (ب) استعداد المنظمات الإقليمية والدولية الناشطة في مجال الإحصاء في المنطقة للتعاون مع الإسكوا؛ (ج) اضطلاع اللجنة الإحصائية في الإسكوا بدورها في تحديد الأولويات وتوضيح التوجه الاستراتيجي؛ (د) توفر قدر كافٍ من الاستقرار السياسي لتهيئة بيئة مؤاتية للتعاون بين البلدان الأعضاء في المنطقة وتحقيق الفعالية في تنفيذ برنامج التعاون الفني.

الاستراتيجية

٥١- تتولّى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي شعبة الإحصاء. ومن الضروري تحسين إنتاج الإحصاءات في المنطقة ونشرها، بحيث تلبي الإحصاءات حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والقضايا الشاملة الحاجات الناشئة للمجتمع وصانعي السياسات، وتكون دقيقة وقابلة للمقارنة على الصعيد الإقليمي. ومواجهة هذه التحديات يعزّز دور الإحصاءات في وضع السياسات المرتكزة على الأدلّة ورصد السياسات الإنمائية وتقييم أثرها.

٥٢- وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، سيركز عمل البرنامج على: (أ) تأمين مخزن للخبرات ومنتدى لتبادل الآراء في المواضيع الإحصائية التي تهم البلدان الأعضاء؛ (ب) والتدريب على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛ (ج) والعمل بالتنسيق والتعاون الوثيق مع العاملين المحترفين في الأجهزة الإحصائية الوطنية بهدف ضمان نوعية البيانات وتنفيذ التصنيفات والتوصيات الدولية؛ (د) والاستجابة للطلبات الواردة من البلدان الأعضاء للحصول على المساعدة الفنية؛ (ه) وتسهيل تبادل الخبرات بين البلدان الأعضاء؛ (و) وبناء الثقة بين الأجهزة المعنية بالإحصاء في البلدان الأعضاء.

٥٣- وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، سيجري التركيز على المؤشرات الإنمائية، ولا سيما رصد التقدّم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك على مؤشرات أخرى تتعلق بنوعية الحياة، والرفاه، والرقي الاجتماعي، وذلك استرشاداً بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ونتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ فيما يتعلق برصد الأهداف المتفق عليها دولياً. وسيهدف هذا البرنامج إلى زيادة التنسيق مع البرامج الفرعية الأخرى بهدف تحسين نوعية الأعمال والنواتج التحليلية التي تقوم بها الإسكوا. وسيركز هذا البرنامج أيضاً على التعاون مع مناطق أخرى عندما يكون في هذا التعاون فائدة للبلدان الأعضاء في الإسكوا. وسيكون من أهداف البرنامج الفرعي كذلك توسيع النطاق الجغرافي للتعاون في مجال الإحصاء، بحيث يشمل جميع البلدان العربية عموماً، وذلك بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجامعة الدول العربية وهيئاتها الفرعية وشركاء آخرين.

٥٤- ويركز البرنامج الفرعي على أهمية الالتزام التام بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي وضعتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وخصوصاً المبادئ التي تتناول المجالات التالية: (أ) أهمية الحياد في إنتاج الإحصاءات الرسمية وإتاحتها للعموم؛ (ب) استخدام الأساليب والإجراءات المناسبة لجمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها؛ (ج) تقديم معلومات عن مصادر الإحصاءات وأساليب جمعها وفقاً للمعايير المتفق عليها دولياً.

٥٥- وسيواصل البرنامج الفرعي العمل على زيادة المعرفة ورفع مستوى المهارات في الأجهزة الإحصائية الوطنية، بحيث تتمكن من إتاحة الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، وإصدارها على فترات متقاربة، ونشرها في الوقت المناسب، ومن اعتماد التصانيف والمعايير الاقتصادية والاجتماعية الدولية الجديدة والمنقحة. وستركز أنشطة بناء القدرات في إطار هذا البرنامج الفرعي على ما يلي: (أ) الإحصاءات الاقتصادية (الإحصاءات القصيرة الأجل، ونظام الحسابات القومية، تنقيح ٢٠٠٨، ومؤشر أسعار الإنتاج والاستهلاك، وإحصاءات التجارة الخارجية بالبضائع والخدمات، وإحصاءات الطاقة والصناعة)؛ (ب) الإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية (إحصاءات السكان والوقائع الحيوية، بما في ذلك الهجرة، ومسوح

الأسر المعيشية، والفقر، والتشغيل والعمل، والصحة، والثقافة والتعليم)؛ (ج) الإحصاءات الشاملة (إحصاءات النوع الاجتماعي، والبيئة والتنمية المستدامة، والمجالات المتصلة بالتنمية المجتمعية). وتسترشد هذه الاستراتيجية بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٦ وقرارات الإسكوا ٢٤٧ (د-٢٢)، و٢٧٦ (د-٢٤)، و٢٨٧ (د-٢٥) بشأن تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة الإسكوا وقرار الإسكوا ٢٨٦ (د-٢٥) بشأن إحصاءات النوع الاجتماعي.

٥٦- ويهدف البرنامج الفرعي أيضاً إلى تحسين تنسيق الإحصاءات الرسمية في المجالات الموضوعية ذات الأولوية. ولهذه الغاية، تشمل أنشطة البرنامج إصدار أدلّة موجزة وملحقات للمعايير العالمية تتضمن تعاريف ومفاهيم وطرقاً موحدة على الصعيد الإقليمي. ومن أهداف البرنامج أيضاً تحسين تنسيق الإحصاءات الرسمية في المنطقة وذلك من خلال تشجيع تبادل البيانات واعتماد الاستبيانات المشتركة بين المنظمات الإحصائية الإقليمية والدولية. وهذا الاتجاه مستمدّ من قرار الإسكوا ٢٨٣ (د-٢٥) بشأن الالتزام بالمعايير الإحصائية الدولية لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية.

٥٧- والهدف النهائي للبرنامج الفرعي هو تحسين الإحصاءات وإتاحتها لصانعي السياسات والباحثين وعموم الناس، والمساهمة في الوقت ذاته في تخفيف الأعباء المترتبة على المستجيبين في جمع الإحصاءات، ولا سيما الأجهزة الإحصائية الوطنية في منطقة الإسكوا. وتحقيقاً لهذا الهدف، سيركز البرنامج على تشجيع تطوير قواعد البيانات الإحصائية وتنسيقها وفقاً للتوصيات الدولية بشأن نشر البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية وتبادلها وإتاحتها لعموم الناس من غير قيود. ومع التركيز على الوسائل الإلكترونية لنشر الإحصاءات، سيواصل البرنامج إصدار المطبوعات الإحصائية عند الضرورة، كما ستخضع مختلف المنتجات الإحصائية للتقييم الدوري بهدف تحديد جدواها.

٥٨- ولتعزيز التناسق في منظومة الأمم المتحدة والتنسيق بين مختلف الوكالات الدولية، سيجري تنفيذ أنشطة هذا البرنامج بالتعاون الوثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، والمصارف والصناديق الإنمائية، والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية، وغيرها من الشراكات والشبكات الإحصائية.

البرنامج الفرعي ٦- النهوض بالمرأة

الإطار المنطقي

الهدف: تقليل الفوارق بين الجنسين وتشجيع تبادل الدروس المستقاة بين البلدان الأعضاء والمساهمة في توطيد احترام حقوق المرأة بما يتوافق مع الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية.

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز معرفة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وقدرتها، بحيث تكون عاملاً فاعلاً في تنفيذ ورصد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي تمكين المرأة من الاضطلاع بدور إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع	(أ) (١)	ازدياد عدد المبادرات (الاستراتيجيات والسياسات والبرامج) التي تضعها الآليات الوطنية المعنية بالمرأة بمساعدة الإسكوا لاعتمادها وتنفيذها في البلدان الأعضاء بهدف النهوض بالمرأة

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
	(٢)	ازدياد عدد الأجهزة الوطنية للمرأة بحيث تستطيع تقديم تقارير ذات نوعية جيدة عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى اللجنة المعنية بالاتفاقية
(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على دمج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والإحصاءات والبرامج الوطنية	(ب)(١)	ازدياد عدد المبادرات التي تتخذها الحكومات بدعم من الإسكوا لدمج مفهوم النوع الاجتماعي في وزارات مختارة، ووثائق السياسة العامة، والهياكل والبرامج والمعلومات المنشورة
	(٢)	ازدياد عدد البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، بما في ذلك المطبوعات التي تعدّها البلدان الأعضاء بدعم من الإسكوا

العوامل الخارجية

٥٩- ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) بقاء البلدان الأعضاء على التزامها بتنفيذ الاتفاقيات الدولية والأهداف الإنمائية؛ (ب) توفر الإرادة السياسية في البلدان الأعضاء في الإسكوا لتعزيز دور الآليات الوطنية المعنية بالمرأة وتشجيع الحوار مع المجتمع المدني؛ (ج) توفر الاستقرار السياسي بالقدر الكافي لتحقيق التقدم.

الاستراتيجية

٦٠- يتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي مركز المرأة في الإسكوا. وبناءً على التجربة المكتسبة من فترات السنتين السابقة، سيواصل البرنامج الفرعي الدعوة للنهوض بالمرأة.

٦١- وقد أظهرت التقارير الواردة من البلدان الأعضاء بعد مضي ١٥ سنة على مؤتمر بيجين، أن الأعوام الخمسة الماضية شهدت تحسناً ملموساً في وضع المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويتضح ذلك في مجال التحصيل العلمي، والحصول على الخدمات الصحية، والاستفادة من الإصلاحات القانونية. غير أن مستوى تمثيل المرأة في المجال الاقتصادي وفي صنع القرار يبقى من أدنى المستويات في العالم. وتتفاقم هذه المشكلة في ظل محدودية توفر البيانات والمعلومات المصنفة حسب نوع الجنس. وفي الوقت ذاته تتضح ضرورة تطوير مؤشرات للنوع الاجتماعي خاصة بالمنطقة في البلدان الأعضاء، بهدف التوصّل إلى قياس شامل وفعلي للتطوّر الذي تحرزه المنطقة في مجال المساواة بين الجنسين.

٦٢- لقد صدّقت معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي تقدّم تقارير دورية عن التقدم المحرز في تنفيذها، سواء أكان في التشريع أم في الممارسة. وتبدي بعض البلدان رغبة فعلية في سحب بعض التحفظات التي كانت قد أبدتها على الاتفاقية. ولكن يبقى من الضروري تعميم الاتفاقية على نطاق واسع في البلدان التي صدّقت عليها وترويجها في البلدان الأخرى

التي لا تزال تنظر في عملية التصديق. وتظهر التقارير المقدّمة إلى لجنة الاتفاقية وكذلك الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن اللجنة أن جهوداً مكثفة لا تزال لازمة لضمان وفاء البلدان بالتزاماتها وتعهداتها الدولية وتقديم تقارير دورية ذات نوعية جيدة.

٦٣- والتزمت معظم البلدان كذلك بأنشطة لتعميم مفهوم النوع الاجتماعي على المستوى الوطني وفي الوزارات الرئيسية. والواقع أن بلداناً كثيرة قد اتخذت مبادرات لوضع استراتيجيات لمعالجة هذا الموضوع في إطار استراتيجيات وطنية. غير أن العمل في هذا المجال لا يزال يقتصر على نطاقات محدودة ولم يعمّم على جميع المجالات، وبالتالي يبقى أثره ضعيفاً على الهياكل القائمة.

٦٤- ومع أن معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا قد أنشأت آليات وطنية معنية بالمرأة وزوّدتها بصلاحيات قوية، لا يزال النقص في الموارد المالية والحاجة إلى تدريب الموارد البشرية من العوامل التي تعوق نشاط هذه الهيئات على مستوى السياسات العامة والبرامج. كما إن قلة تبادل الخبرات بين الآليات الوطنية حالت دون تحليل الدروس المستقاة من الجهود المبذولة في الماضي.

٦٥- وكان عدم التمكن من إشراك المجتمع المدني بحيث يضطلع بدور فاعل في الحوار على مستوى السياسة العامة من العقبات التي أعاقت مشاركة جميع الجهات الفاعلة في دفع عجلة قضية المساواة والإنصاف لصالح المرأة.

٦٦- وسيجري العمل على تحقيق الإنجازات المتوقعة بتقديم المساعدات والخدمات للبلدان الأعضاء بالوسائل التالية: (أ) تقييم الاحتياجات؛ (ب) توثيق المعارف ونشرها؛ (ج) تأمين أدوات الدعوة ومنهجية البحث؛ (د) تبادل التجارب والمعارف؛ (هـ) ضمان تناول قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على النهوض بالمرأة وتمكينها في المناقشات الحكومية الدولية؛ (و) تقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في وضع السياسات الوطنية وتنفيذها وفي تنفيذ الاتفاقيات الدولية؛ (ز) تنظيم أنشطة التدريب وبناء القدرات في قضايا النوع الاجتماعي.

البرنامج الفرعي ٧- تخفيف أثر النزاعات على التنمية

الإطار المنطقي

الهدف: الحد من تأثير النزاعات وآثارها الجانبية على التنمية في منطقة الإسكوا.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة البلدان على تحديد وصياغة واعتماد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والآليات الهادفة إلى بناء السلام والنهوض بعد النزاعات، على أن تتجه وجهة درء النزاعات وتخفيف أثرها على التنمية ومعالجة الآثار غير المباشرة والانعكاسات الناجمة عن القضايا العالمية الطارئة	(أ) (١) ازدياد عدد السياسات والاستراتيجيات والآليات التي تحددها البلدان الأعضاء وتعتمدها بالاشتراك مع المجتمع المدني، وبمساعدة الإسكوا، ويكون الهدف منها درء النزاعات وتخفيف أثرها على التنمية

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
	(٢)	ارتفاع النسبة المئوية للموظفين المدنيين وممثلي المجتمع المدني التي تقر، في الرد على استبيانات المتابعة، بأنها استفادت من الأنشطة والأعمال التحليلية التي تخصصها الإسكوا لصياغة السياسات والاستراتيجيات والآليات الوطنية والإقليمية الهادفة إلى بناء السلام وتخفيف أثر النزاعات وتعزيز التنمية
(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد تطبيقات الحكم السليم والممارسات الفضلى التي تسهم في تحصين المؤسسات العامة، ودرء النزاعات، وتحقيق المصالحة، وبناء السلام، وتحقيق الأهداف الإنمائية	(ب)(١)	ازدياد عدد الأدوات الحديثة والممارسات الفضلى التي تعتمدها الجهات الوطنية المعنية بالشراكة مع الإسكوا لتحصين المؤسسات وتحديثها في البلدان التي تعاني من النزاعات، وذلك بهدف تحسين تقديم الخدمات وتخفيف آثار النزاعات وانعكاساتها

العوامل الخارجية

٦٧- ينتظر أن يحقق البرنامج الفرعي الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) التزام البلدان الأعضاء ودعمها التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن بناء السلام خلال النزاعات وفيما بعدها[٢]، وكذلك التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وقرارات الإسكوا بشأن تخفيف أثر النزاعات على التنمية وتعزيز التكامل الإقليمي في ظل ظروف عدم الاستقرار؛ (ب) استمرار إمكانية الوصول إلى المستفيدين، ولا سيما صانعي القرارات، على الرغم من التوترات السياسية والأزمات في البلدان التي تعاني من النزاعات؛ (ج) توفر الموارد المالية والبشرية الكافية لدعم البلدان التي تعاني من النزاعات ولا سيما البلدان التي تخضع للاحتلال وأقل البلدان نمواً.

الاستراتيجية

٦٨- يتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي قسم القضايا الناشئة والنزاعات. وقد وُضعت هذه الاستراتيجية إزاء ظروف عدم الاستقرار التي تتخبط فيها المنطقة والعقبات التي تضعها أمام التنمية. وتنطلق هذه الاستراتيجية من مبدأ أن درء النزاعات وبناء السلام والتنمية هي ثلاثة عناصر مترابطة ومتآزرة، ويجب أن تخضع لقطاع عام قوي تتطلب فيه ممارسات الحكم السليم. وتدابير تخفيف أثر النزاعات الموجهة نحو البلدان التي تعاني من النزاعات سيكون لها أثر حتمي على تخفيف أثر النزاعات وانعكاساتها على المنطقة بأسرها.

٦٩- وتنبثق هذه الاستراتيجية من: (أ) نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي تركز على الترابط بين الأمن والسلام والتنمية، وحقوق الإنسان؛ (ب) تقرير الأمين العام حول بناء السلام أثناء النزاعات وفيما بعدها الذي يعتبر تنمية القدرات والالتزام الوطني عنصرين أساسيين في بناء السلام ودرء النزاعات ويدعو

(٢) "تقرير الأمين العام بشأن بناء السلام عقب انتهاء النزاع مباشرة" (A/63/881-S/2009/304).

إلى دعم المنظمات الإقليمية في تعزيز قدرات إدارة الأزمات؛ (ج) تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، والأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المقرّر؛ (د) إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي يؤكد أن التنمية وتخفيف حدة الفقر يتوقفان على الحكم السليم في كل بلد؛ (هـ) القرارات الصادرة عن دورات الإسكوا الوزارية والتي تطلب فيها البلدان الأعضاء إلى الأمانة التنفيذية العمل على تخفيف أثر النزاعات والاحتلال وحالات عدم الاستقرار على التنمية، وتعزيز دور الإسكوا في معالجة أثر النزاعات وعدم الاستقرار في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوثيق التعاون الإقليمي في ظل عدم الاستقرار.

٧٠- ويركز الركن الأول من البرنامج الفرعي على بناء القدرات الإنمائية في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ولا سيما البلدان التي تعاني من النزاعات، بحيث تتمكن من تنفيذ سياسات واستراتيجيات وآليات بناء السلام الهادفة إلى درء النزاعات أو معالجة المصادر المحتملة للنزاعات، وتخفيف أثرها على التنمية، ومعالجة الآثار غير المباشرة والانعكاسات الناجمة عن القضايا العالمية الناشئة. وفي الركن الثاني، يركز البرنامج على تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد التطبيقات والممارسات الفضلى للحكم السليم التي تعزز قدرة المؤسسات العامة على تحسين تقديم الخدمات، ودرء النزاعات، وتحقيق المصالحة، وبناء السلام، وتحقيق الأهداف الإنمائية.

٧١- ويحقق البرنامج هذه الأهداف بالتركيز على مجموعة من الأنشطة في ثلاثة مجالات:

(أ) الدعوة لسياسات واستراتيجيات النهوض والإنعاش والحوار الشامل والمصالحة ولمّ الشمل باعتبارها سياسات وآليات لتخفيف أثر النزاعات؛

(ب) بناء قدرة الدولة ومؤسساتها على إدارة النزاعات وتعزيز قدرات البلدان التي تعاني من النزاعات على تقديم الخدمات الأساسية من خلال إصلاح وتعزيز الوظائف الحكومية الأساسية من خلال تحديث القطاع العام؛

(ج) معالجة الآثار والانعكاسات الناجمة عن النزاعات وآثار التحديات العالمية الناشئة على البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

٧٢- وبهدف تحقيق الأهداف المذكورة، يشمل عمل البرنامج بحث الاستراتيجيات والسياسات الملائمة للنهوض وبناء السلام بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق التنمية البشرية والمؤسسية، ولا سيما في البلدان التي تعاني من النزاعات والخارجة منها. وترتكز هذه التدخلات على البعثات الاستشارية، وتحليل الأوضاع القائمة في الواقع، وإجراء الأبحاث المكتبية والدراسات المعمقة للأسباب الجذرية للنزاعات، وأثره على التنمية، وكذلك آثاره غير المباشرة. وفي إطار العمل المعياري، سيسعى البرنامج إلى الاطلاع على آراء ممثلي البلدان الأعضاء والمجتمع المدني، ولا سيما بشأن التحديات والأولويات الاستراتيجية الإنمائية التي تعتبر حافزاً على بناء السلام. ومن خلال العمل المعياري أيضاً، سيسعى البرنامج إلى وضع سياسات واستراتيجيات وآليات تؤدي إلى مزيد من التفاعل الإنمائي من خلال تعزيز التكامل الإقليمي. وسياسات التكامل الإقليمي تؤدي إلى تخفيف حدة التوترات ودرء النزاعات وتخفيف أثرها وتسهيل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية.

٧٣- ويركز البرنامج على وضع السياسات والتدخلات الملائمة لتعميم ممارسات الحكم السليم في القطاع العام وتعزيز الكفاءة والقدرة على تقديم الخدمات، وبالتالي دفع الجهود الرامية إلى بناء السلام في البلدان التي تعاني من النزاعات والخارجة منها.

٧٤- وتنفذ أنشطة البرنامج بالتعاون الوثيق مع البلدان الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني وذلك من أجل التوصل إلى توصيات على مستوى السياسة العامة من شأنها أن تعزز جهود النهوض وبناء السلام في المنطقة.

الولايات التشريعية

الولايات العامة

قرارات الجمعية العامة

٢/٥٥	إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
٢٧٠/٥٧	التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي
١/٦٠	نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥
٢٦٥/٦٠	متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً
١٦/٦١	تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٤٩/٦١	التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي
١٥٧/٦١	حقوق الإنسان والفقر المدقع
٢٦٦/٦١	تعدد اللغات
٢٠٨/٦٢	الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
١٧/٦٣	التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
٢٢٧/٦٣	تنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً
١/٦٤	مؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب
١٤١/٦٤	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
١٧٢/٦٤	الحق في التنمية
٢١٠/٦٤	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل
٢١٦/٦٤	عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)
٢٢١/٦٤	بلدان الجنوب
٢٢٣/٦٤	نحو إقامة شراكات عالمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(٥٥) ١٨١٨ إنشاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

١٩٨٥/٦٩ تعديل اختصاصات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا: تغيير اسم اللجنة

١٩٩٨/٤٦ تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

٢٠٠٥/٥٠ إعلان دمشق ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية

٢٠٠٨/٨ قبول السودان عضوا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٠٠٨/٢١ تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية

٢٠٠٩/١ التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

٢٠٠٩/٩ الحاجة إلى تنسيق نظم المعلوماتية في الأمم المتحدة وتحسينها كي يمكن لجميع الدول استخدامها والوصول إليها على النحو الأمثل

٢٠٠٩/١٢ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

٢٠٠٩/٢٩ دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ٦١/١٦

٢٠٠٩/٣١ تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

قرارات الإسكوا

٢٥٨ (د-٢٣) تعزيز التعاون الفني في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٦٠ (د-٢٣) التنمية والتعاون الإقليمي في ظل عدم الاستقرار

٢٦١ (د-٢٣) تعزيز التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٦٣ (د-٢٣) تعزيز الشراكة وتعبئة الموارد

٢٦٨ (د-٢٣) اعتماد التقارير الختامية للهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٦٩ (د-٢٤) دور الإسكوا في ضوء الوثيقة حول نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ وعملية التغيير الناجمة عنها

٢٧٢ (د-٢٤) تشغيل الشباب في دول الإسكوا

٢٨٦ (د-٢٥) إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة

٢٨٩ (د-٢٥) دعم الجهود الإنمائية الشاملة التي تقوم بها الجمهورية اليمنية

البرنامج الفرعي ١- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

قرارات الجمعية العامة

٢٥٣/٥٧	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
٢٠٠/٦٠	السنة الدولية للصحاري والتصحر، ٢٠٠٦
٢١٥/٦١	التعاون في ميدان التنمية الصناعية
٢١٧/٦٣	الكوارث الطبيعية وقلة المنعة إزاءها
٢٨١/٦٣	تغيّر المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن
١٩٧/٦٤	تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية
١٩٨/٦٤	استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة" ٢٠٠٥-٢٠١٥
٢٠٠/٦٤	الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
٢٠١/٦٤	عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠)
٢٠٢/٦٤	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
٢٠٦/٦٤	تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
٢٢٤/٦٤	التنمية الزراعية والأمن الغذائي
٢٣٦/٦٤	تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٩/٢٠٠٦	نتائج الدورة السادسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
٢٨/٢٠٠٩	دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، المعتمد في الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨

قرارا الإسكوا

٢٥٥ (د-٢٣)	إنشاء آلية إقليمية في مجال بناء القدرات حول إدارة الموارد المائية المشتركة
٢٨١ (د-٢٥)	التصدي لقضايا تغيّر المناخ في المنطقة العربية

البرنامج الفرعي ٢- التنمية الاجتماعية

قرارات الجمعية العامة

٢٢٥/٦٣	الهجرة الدولية والتنمية
١٣٠/٦٤	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
١٣١/٦٤	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة
١٣٢/٦٤	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
١٣٣/٦٤	متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها
١٣٤/٦٤	إعلان عام ٢٠١٠ السنة الدولية للشباب: تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل
١٣٥/٦٤	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة
١٥٤/٦٤	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري
١٦٦/٦٤	حماية المهاجرين
٢٠٧/٦٤	تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤/٢٠٠٦	النمو الاقتصادي المطرد لأغراض التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع
١٥/٢٠٠٦	تشجيع عمالة الشباب
١٦/٢٠٠٦	اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم
١٨/٢٠٠٦	تنظيم وأساليب عمل لجنة التنمية الاجتماعية في المستقبل
٢/٢٠٠٧	دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع
١٨/٢٠٠٨	تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع
٢٠/٢٠٠٨	مواصلة تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين من جانبهم ولفائدتهم وبالتعاون معهم، وحماية حقوق الإنسان الخاص بهم

قرار الإسكوا

٢٨٥ (د-٢٥)	السياسة الاجتماعية المتكاملة

البرنامج الفرعي ٣- التنمية والتكامل الاقتصادي

قرارات الجمعية العامة

٥/٦٠	تحسين السلامة على الطرق في العالم
٢٧٧/٦٣	تنظيم مؤتمر للأمم المتحدة على أعلى مستوى بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية
١٨٨/٦٤	إحصاءات التجارة الدولية والتنمية
١٩١/٦٤	القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية
١٩٣/٦٤	متابعة وتطبيق توافق الآراء المتوصل إليه في مونتريه ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤/٢٠٠٦	النمو الاقتصادي المطرد لأغراض التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع
٢/٢٠٠٧	دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع
٣٠/٢٠٠٧	متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
٣٠/٢٠٠٩	إنشاء عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية وشاملة للجميع للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية

قرارات الإسكوا

٢٥٦ (د-٢٣)	اعتماد مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي
٢٥٧ (د-٢٣)	اختيار المحاور ذات الأولوية في تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي
٢٦٥ (د-٢٣)	التعاون الإقليمي في مجال سلامة المرور على الطرق
٢٧٠ (د-٢٤)	سياسة الاقتصاد الكلي من أجل الاستقرار المالي
٢٧٩ (د-٢٤)	متابعة تنفيذ مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي
٢٩٠ (د-٢٥)	الدعوة إلى القيام بعمل إقليمي لتسريع تنفيذ توافق آراء مونتيري في غربي آسيا

البرنامج الفرعي ٤- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي

قرارات الجمعية العامة

٢٥٢/٦٠	مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
١٨٧/٦٤	المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
٢١٢/٦٤	تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٦/٢٠٠٦ متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات واستعراض لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٧/٢٠٠٩ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

٨/٢٠٠٩ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

قرارا الإسكوا

٢٧٣ (د-٢٤) متابعة تنمية مجتمع المعلومات في غربي آسيا

٢٨٤ (د-٢٥) إنشاء مركز الإسكوا الإقليمي للتكنولوجيا

البرنامج الفرعي ٥- الإحصاءات في وضع السياسات المرتكزة على الأدلة

قرارات الجمعية العامة

٢٢٥/٦٣ الهجرة الدولية والتنمية

١٣١/٦٤ تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة

١٣٢/٦٤ متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

١٣٧/٦٤ تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة

١٣٩/٦٤ العنف ضد العاملات المهاجرات

٢١٧/٦٤ دور المرأة في التنمية

قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٣/٢٠٠٥ البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠

٦/٢٠٠٦ تعزيز القدرة الإحصائية

قرارات الإسكوا

٢٦٢ (د-٢٣) دعم قدرات الدول الأعضاء في مجال الإحصاء وبرنامج المقارنات الدولية

٢٧٦ (د-٢٤) تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة الإسكوا

٢٨٣ (د-٢٥) التزام بلدان منطقة الإسكوا بالمعايير الدولية لتعزيز الأنظمة الإحصائية الوطنية

٢٨٧ (د-٢٥) تعزيز القدرات الإحصائية بهدف صنع السياسات المرتكزة على الأدلة

البرنامج الفرعي ٦- النهوض بالمرأة

قرارات الجمعية العامة

١٣٧/٦٤ تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة

١٣٨/٦٤ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

١٤١/٦٤ متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

٢١٧/٦٤ دور المرأة في التنمية

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٤/٢٠٠٩ حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

قرار الإسكوا

٢٧٨ (د-٢٤) تعزيز دور المرأة في المشاركة في صنع القرار لمنع النزاعات وبناء السلام

البرنامج الفرعي ٧- تخفيف أثر النزاعات على التنمية

قرارات الجمعية العامة

١٢٥/٦٤ تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

١٥٠/٦٤ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

١٨٥/٦٤ السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣/٢٠٠٥ الإدارة العامة والتنمية

١٨/٢٠٠٩ تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثامنة

٣٤/٢٠٠٩ الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

قرار مجلس الأمن

١٦٤٥ (٢٠٠٥) قرار مجلس الأمن المتعلق بإنشاء لجنة بناء السلام

قرارات الإسكوا

٢٦٠ (د-٢٣) التنمية والتعاون الإقليمي في ظل عدم الاستقرار

٢٧١ (د-٢٤) تعزيز دور الإسكوا في معالجة آثار النزاع وعدم الاستقرار في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٢٨٢ (د-٢٥) التخفيف من آثار النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا